

البحائر

البصائر

المجلد ١٠ - العدد ١

ربيع الثاني ١٤٢٧هـ / مايو ٢٠٠٦م

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.د. نزار الريس

مساعد رئيس التحرير

د. خالد الجبر

الأعضاء

أ.د. توفيق الحسيني

أ.د. أمل الفرحان

أ.د. تيسير أبو عرجه

أ.د. محمود عطا حسين

د. ياسر الرجال

أمينة السر

الآنسة لينا شديد

المراسلات باسم رئيس التحرير

مجلة البصائر

جامعة البترا

ص. ب. (٩٦١٣٤٣)

عمّان (١١١٩٦) - الأردن

الاشتراك السنوي في المجلة

١- الأردن :

أ- للأفراد (٥) خمسة دنانير أردنية

ب- للمؤسسات (١٠) عشرة دنانير أردنية

٢- الخارج :

أ- للأفراد (١٠) عشرة دولارات أميركية

ب- للمؤسسات (٢٠) عشرون دولاراً أميركياً

جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار هذه المجلة أو أي بحث فيها أو تخزينهما في نطاق استعادة المعلومات أو نقلهما بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من رئيس التحرير .

All rights reserved. This Journal or any part of it, may not be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any means without prior permission, in writing, from the Editor-in-Chief.

التصميم والإخراج الفني والطباعة

شركة المدينة لأعمال المطابع

هاتف 5411339 . تليفاكس 5411040

ص. ب. 841075 عمان 11184 الأردن

قواعد النشر والتوثيق في المجلة

١. أن لا يزيد البحث عن (٢٥) صفحة؛ (٧٥٠٠) سبعة آلاف وخمسمائة كلمة.
٢. أن لا يكون سبق نشره، أو أرسل إلى مجلة أخرى، وأن يرفق الباحث إقراراً خطياً بذلك.
٣. أن يراعى في البحث ما يلي:
 - الأخذ بالأصول العلمية إحاطة، واستقصاء، وخطوات بحث، والحرص على التوثيق وحسن استخدام المصادر والمراجع.
 - كتابة البحث بلغة سليمة، والعناية بما يلحق به من خصوصيات الضبط، أو الرسم، أو الأشكال.
 - يزود الباحث هيئة التحرير بثلاث نسخ من بحثه مطبوعاً بخط (Traditional Arabic 18) على جهاز الحاسوب، ويرفق معها القرص المرن الذي يحتوي على المادة المطبوعة بعد إجراء التصويبات، وكذلك بعنوان بريده الإلكتروني إن وجد.
 - يُرفقُ بالبحث ملخص في حدود (٢٠٠) كلمة باللغة التي كتب بها، وآخر باللغة الثانية التي تعنى بها المجلة.
 - تدوين التعليقات والحواشي والمصادر والمراجع في آخر البحث (العربية والإنجليزية).
٤. يُحكّم البحوث أساتذة مختصون في الجامعات ومراكز البحوث والدراسات.
٥. يبلغ الباحث بنتيجة التحكيم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ وصول البحث للمجلة، وبمعدّ نشره إن أجازّه المحكمون، وأجريت التعديلات التي يطلبون إجرائها.
٦. يزود الباحث بنسخة واحدة من العدد الذي نشر فيه بحثه، وبعشرين فصلة (مستلة) من بحثه.
٧. أن يلتزم الباحث بأصول التوثيق المعتمدة في المجلة على هذا النحو:
 - تدوين الإحالات المرجعية في نهاية البحث مسلسلة بأرقام تبدأ من الرقم (١) داخل قوسين، ولا تُعتمد أية طريقة أخرى فيها مهما تكن مادّة البحث؛ وتشمل عندما ترد أول مرة التوثيق الموصوف أدناه كاملاً.
 - ترتيب المعلومات البيلوغرافية إن كان المرجع كتاباً على النحو الآتي: المؤلف بدءاً بالاسم الأول فالعائلة أو الشهرة، يليه فاصلة، اسم الكتاب بارزاً بالحرف الأسود متبوعاً بفاصلة، اسم المترجم أو المحقق إن وجد متبوعاً بفاصلة، معلومات النشر محصورة بين قوسين، (مكان النشر متبوعاً بنقطتين: الناشر متبوعاً بفاصلة، سنة النشر)، يلي القوس الأخير فاصلة يتبعها رقم الصفحة؛ هكذا: محمد بن سلام الجُمحي، طبقات فُحول الشُّعراء، ٢، تحقيق محمود محمد شاكر، (القاهرة: مطبعة المدني، ١٩٧٤)، ١ ص ٣٠٦.
 - ترتيب المعلومات البيلوغرافية إن كان المرجع مجلّة على النحو الآتي: المؤلف بدءاً بالاسم الأول فالعائلة أو الشهرة، يليه فاصلة، عنوان البحث بين علامتي تنصيص متبوعاً بفاصلة، اسم المجلة بارزاً بالحرف الأسود، عدد المجلة متبوعاً بتاريخها بفاصلة، رقم الصفحة، ثم نقطة؛ هكذا: عبد المعطي ارشيد، "محدّدات أسعار الأسهم في بورصة عمّان"، مجلّة البصائر، ٨٤ ع ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٤، ص ٢٠٢.
- إذا تكرر ذكر المرجع في حاشيتين متتاليتين دون أن يكون بينهما فاصل، توثق الحاشية بذكر: المرجع (المصدر) نفسه، أو (نفسه) بالحرف الأسود متبوعاً بفاصلة، فرقم الصفحة. أما إذا كانت الصفحة نفسها من المصدر نفسه، فيذكر الموقع نفسه بالحرف الأسود.
- وإذا تكرر ذكر المرجع في غير حاشية، وكان يفصل بين كل حاشية وأخرى مرجع آخر أو أكثر، توثق الحاشية بذكر اسم المؤلف متبوعاً بفاصلة، فعبارة المرجع المذكور بالحرف الأسود، ففاصلة، فرقم الصفحة.

٨. الأفكار الواردة في البحوث المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

٩. يخضع ترتيب البحوث في المجلة لاعتبارات فنيّة حسب.

بحوث باللغة العربية

- مفهومها الخاصة والعامه في منظومة العصر العباسي الثقافية
د. عصام سخيني ١١
- التزامات الجوار في العقارات المبنية (دراسة مقارنة)
د. صاحب عبيد الفتلاوي ٤٧
- أثر تكنولوجيا المعلومات في الأداء الوظيفي للعاملين
(دراسة تطبيقية في دائرة ضريبة دخل مدينة عمان)
د. حسن علي الزعبي ١٠٧
- أثر القروض الخارجية على تطوير القطاع السياحي في الأردن للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣
د. سعد خضير الرهيمي ١٤١
- تقييم العوامل المؤثرة في قرارات مقدري ضريبة الدخل لمواجهة التهرب الضريبي
في المملكة الأردنية الهاشمية من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل
د. طلال جيجان العلكاوي ١٦٧
- أثر البيئة التعليمية والمناهج الدراسية في مستوى المعرفة بمخاطر قرصنة
البرمجيات والحد منها
د. عاصم الشيخ، د. عبدالله عبدلي ٢٠٧

بحوث باللغة الإنجليزية

- التحولات غير المبررة في الترجمة الأدبية
قصة غسان كنفاني «الصغير يذهب إلى المخيم» نموذجاً
د. علا الدباغ ٢٠٧

* الترتيب يخضع لاعتبارات فنية حسب.

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

د ٢٠٠٠ / ٧٠٣

رقم التصنيف الدولي

ISBN ١٦٠٥ - ٩٥٢٢

بحوث باللغة العربية

مفهوما الخاصة والعامة في منظومة العصر العباسي الثقافية

د. عصام سخيني
جامعة البترا الخاصة (عمان)

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى تفحص المعنى الذي ألصق بالمصطلحين النقيضين، الخاصة والعامة، كما استخدمتهما ثقافة العصر العباسي. ويتضمن المصطلحان "طائفتين" في مجتمع ذلك العصر، صورت الأولى منهما وقد امتلكت جميع المزايا العقلية والأخلاقية والمادية التي تؤهلها للاستحواذ على قمة المجتمع، وبالتالي تسوغ لها الحق في التسيد، بينما أسندت هذه التصورات دورا حصريا للعامة، وهي في حضيض الهرم الاجتماعي ومحرومة من جميع تلك المقومات، قوامه إشباع حاجات الخاصة ومتطلباتها. كذلك يتفحص هذا البحث المقاييس التي تم بموجبها هذا الترتاب المجتمعي، ويسعى إلى التعرف على أصناف الناس التي ينطبق عليها كل من هذين المصطلحين.

***Al-khassah* and *al-ammah* in the Abbasid Culture**

Issam Sakhnini, Ph.D.
University of Petra (Amman)

Abstract:

The aim of this work is intended to investigate the meaning attached to the two antithetical terms of *al-khassah* (the elite or notables) and *al-ammah* (the commonalty or plebs), as they were used in the culture of the Abbasid period. The terms denoted two different societal strata in that period, the first of which was envisaged as having all the moral, intellectual and material qualities that entitled it to occupy the top of the political, social and cultural pyramid of the society, thus having the right to sovereignty, while the exclusive role of the latter, laying down at the bottom and deprived of such merits, was deemed as satisfying the wants of the first. The present work also examines the criteria upon which such stratification was based, and endeavors to point out precisely what categories of people were included in each of the two terms.

(١)

يتجه هذا البحث نحو دراسة مفهومي الخاصة والعامة كما يتبديان في المنظومة الثقافية في العصر العباسي، بمعنى نظرهما إلى هاتين الفئتين وموقفها منهما وتعاملها معهما. فهو - كما يراد له - ينتمي إلى جنس دراسة تاريخ الأفكار والمفاهيم وفق ما تشكل في القوالب المصطلحية.

والمقصود بالمنظومة الثقافية هنا في هذا البحث هو المجموعة المتشابكة من الآراء والأفكار والرؤى والمعتقدات والنظريات والمفاهيم المجردة كما تم التعبير عنها كتابة أو كلاماً منطوقاً جرى تدوينه. وبهذا المعنى لا تقتصر هذه المنظومة على أن تكون نتاج المشتغلين بالفكر والأدب وقضاياهما وحدهم، بل يتسع الإطار ليشمل كل نص يتضمن أياً من مفردات هذه المنظومة بغض النظر عن كون صاحبه ينتمي إلى هذه الدائرة المحددة بلفظة "مثقفين". بمعناها التقني البحث، أو كان يقع خارج هذه الدائرة.

أما اختيار العصر العباسي ليكون الإطار الزمني لهذا البحث فكان لغير سبب. فمن ناحية أولى، شهد هذا العصر تحولات اجتماعية - اقتصادية وسّعت من هوة الشروخ الطبقيّة وعمقتها بشكل أكثر حدة مما كانت عليه الأوضاع في الأزمنة السابقة، من مثل تضخم الحيازات الزراعية، وتسارع وتيرة التجارة وتصاعدها بشكل غير مسبوق، وازدياد الثراء وزيادة كمية السيولة النقدية، وتوسع قاعدة العمال الحرفيين، وتعاطف تجارة الرق. وبذلك تبرز في هذا العصر خطوط التراتب الاجتماعي واضحة المعالم مما يتيح تبينها بدقة، ورصد الشرائح الاجتماعية المتكونة على جانبي كل خط منها بشكل أكثر وضوحاً مما كانت تسمح به الأوضاع التي كانت سابقة لهذه التحولات.

ومن ناحية ثانية، نضجت المفاهيم والمصطلحات في هذا العصر ووصلت إلى ما يقرب من حد الكمال على مختلف الصعد الفكرية والفقهية واللغوية، وبذلك يصبح من اليسير فهم مدلولات هذه المفاهيم في هذا العصر أكثر من أي زمن آخر قبله. ويزيد من أهمية هذا الأمر أن هذه المفاهيم وثقت كتابة بعد أن دخلت الثقافة العربية عصر التدوين بدءاً من أواسط القرن الثاني الهجري، وهو أمر يوفر المصادر المكتوبة لدراسة المفاهيم المطلوب البحث فيها أكثر من الاعتماد على

الروايات الشفهية بكل ما يعتور هذه الروايات أحيانا من احتمالات عدم الوثوق بها والقطع فيها بيقين.

ومن ناحية ثالثة، لفتت العامة في العصر العباسي الأنظار إليها في تحركاتها الاجتماعية والسياسية وانغماسها في الاضطرابات الناجمة عن الصراعات على السلطة (كالصراع بين الأمين والمأمون مثلا)، وكذلك مبادراتها إلى ثورات مقتصرة عليها تقريبا (مثل ثورة الزنج وقبلها ثورة الزط). وبذلك فقد بدت العامة حقيقة مادية قائمة لتتعامل معها الثقافة في زمنها وصفا وإعطاء رأي.

(٢)

استخدمت الثقافة العربية القديمة كلمة طبقة (وجمعها طبقات) لتدل بها على معان مختلفة. غير أن الأغلب والأعمأ أنها ضمنت الكلمة معنى الجيل أو الترتاب الزمني المنحدر من الأعلى إلى الأدنى (من الأقدم إلى الأحدث) لجماعات من الناس توالى ظهورها في الزمان^(١). وعند البحث عن المعنى المعجمي العربي لكلمة طبقة، نجد — من جملة معانيها — أن "لسان العرب" يورد أن "الطبق" تعني الأمة بعد الأمة، كذلك تعني الكلمة الجماعة من الناس، أو الجماعة من الناس يعدلون جماعة مثلهم.

وإلى جانب هذا المعنى استخدم لفظ طبقات مرادفا، وأحيانا بديلا للفظي أصناف وأقسام. فالناس عند أخوان الصفا "أصناف وطبقات"، وقد جعلهم كاتب رسائلهم سبعة "أقسام": "منهم أرباب الصنائع والحرف والأعمال، ومنهم أرباب التجارات والمعاملات والأموال، ومنهم أرباب البنائيات والعمارات والأملأك، ومنهم الملوك والسلاطين والأجناد وأرباب السياسات، ومنهم المتصرفون والخدامون والمتعيشون يوما بيوم، ومنهم الزمئ والعطل وأهل البطالة والفراغ، ومنهم أهل العلم والدين والمستخدمون في الناموس"^(٢). ويلاحظ في هذا التقسيم الذي نص عليه إخوان الصفا أنه يخلو تماما من معنى الترتاب الرأسي، فهم لا يفصحون في هذا النص عن أي من الطبقات أو الأصناف أو الأقسام هي في الأعلى وعن أي منها التي هي في الأدنى، فالترتيب الوارد باستخدام الواو العاطفة لا يعطي دليلا على أن "الإخوان" تقصدوا — على الأقل في هذا النص — من استخدام كلمة

طبقات أن يرسموا هرما اجتماعيا يتراتب بناؤه من الأعلى إلى الأسفل أو من الأسفل إلى الأعلى.

إلى جانب ذلك نجد في أوعية الثقافة العربية القديمة ما يدل أحيانا على معنى التراتب الرأسي تتضمنه كلمة الطبقة. فـ"طبقات الناس [وفق لسان العرب] في مراتبهم". ونصادف في كتاب "تاج الملوك" المنسوب للجاحظ تعبيرات من نوع "الطبقة العالية"، و"الطبقة الوسطى"^(٣)، و"الطبقة السفلى"^(٤)، لكن دون أن يعين المحتوى الاجتماعي لهذه الطبقات الثلاث. كذلك نجد في نص لإبراهيم بن المدبر (سوف نرده بعد قليل) ما يشير إلى هذا الفهم التراتبي الهرمي لكلمة الطبقة. وهذا الفهم نجد ما يشي به أيضا لدى إخوان الصفا الذين قرنوا بين تعبيرين: "طبقات" الناس في أمور الدنيا و"مراتبهم" في أمور الدين، ما يجعل البنية الاجتماعية لديهم تتخذ الصفة الرأسية التي تترتب فيها الطبقات بعضها فوق بعض بحيث يكون محتوى الطبقة قائما على ركيزتين معا: أمور الدنيا وأمور الدين. وهذه الطبقات بهذا المعنى هي تسعة عند "الإخوان": "منهم أهل الدين والشرائع والنبوات وأصحاب النواميس ومن دونهم من الموسومين بحفظ أحكامها ومرعاة سنتها والمعروفين بالتعبد فيه، ومنهم أهل العلم والحكماء والأدباء وأصحاب الرياضات الموسومون بالتعاليم والتأديب والرياضيات والمعارف، ومنهم الملوك والسلاطين والأمراء والرؤساء وأرباب السياسات والمعلقون بخدمتهم من الجنود والأعوان والكتاب والعمال والخزان والوكلاء ومن شاكلهم، ومنهم البناء والزارعون والأكرة والرعاة للشاء وساسة الدواب ورعاة الحيوان أجمع، ومنهم الصناع وأصحاب الحرف والمصلحون للأمتعة والحوائج جميعا، ومنهم التجار والباعة والمسافرون والجلابون للأمتعة والحوائج من الآفاق، ومنهم المتعيشون الذين يعيشون في خدمة غيرهم وقضاء حوائجهم يوما بيوم، ومنهم الضعفاء والمكذون ومن شاكلهم من الفقراء والمساكين"^(٥).

وبخلاف كلمة طبقة، حَمَّالة المعاني المختلفة والإيحاءات المتباينة، شاع في الثقافة العربية القديمة مصطلحا الخاصة والعامة للدلالة على هذا التقسيم الرأسي للناس، أو المجتمع، إلى مجموعتين إحداهما هي الأعلى (الخاصة) والأخرى هي الأدنى (العامة). وبغض النظر عن الاختلافات الجزئية في تعيين المحتوى البشري وأيضا

الوظيفي والمهني لكل من هاتين المجموعتين، فقد تحددت مراتب الناس في إطار هذه الثنائية صعودا أو انخفاضا.

(٣)

يقع ضمن تخوم الخاصة أصناف من الناس اختلفت "قوائمهم" بين نص وآخر، فهي قد تطول أو تقصر، وتلتقي عند أصناف معينة يتردد إدراجها في بعض القوائم، كما يضاف إليها أو يُنقص منها في قوائم أخرى. وفي هذه جميعا فإن الخاصة هي ما يمكن أن توصف عموما بأنها النخب السياسية والثقافية والمالية. أما العامة في هذه القوائم فهي مُجَهَّلة على الأغلب ويمكن أن يشار إليها إجمالا بالوصف السليبي: غير الخاصة. فـ "خواص الناس" عند الصائب^(٦)، وهو صاحب "رسوم دار الخلافة"، هم "الوزراء والكتاب والحواشي والأصحاب والأمراء والقواد والأشراف والقضاة والشهود والتناء [=الدهاقين] والتجار وأولو المروات والأحوال الوافرات". وهذه الخاصة واسعة القاعدة، فالصائب يقدر عددها في زمن المعتضد (الخليفة العباسي بين ٢٧٩ و٢٨٩هـ / ٨٩٢ و٩٠٢م) بما لا يقل عن خمسين ألف إنسان في بغداد وحدها.

وأوضح من هذا التصنيف ما جاء في "الرسالة العذراء" لإبراهيم بن المدبر (ت. ٢٧٩هـ / ٨٩٣م)، أحد ممثلي ثقافة عصره فقد كان من الكتاب المترسلين الشعراء وقد تولى عددا من الولايات الجلييلة في زمن المتوكل كما استوزره المعتمد العباسي^(٧). فوفقا له هناك "طبقة علوية" تضم أربع طبقات فرعية أو درجات، وأخرى دونها تضم أربعاً أيضاً. فـ "الطبقة العليا" هي "الخلافة التي أجلَّ الله قدرها، وأعلى شأنها عن مساواتها بأحد من أبناء الدنيا في التعظيم والتوقير... والطبقة الثانية الوزراء والكتاب الذين يخاطبون الخلفاء بعقولهم وألسنتهم، ويرتقون الفتوق بأرائهم ويتجملون بأدابهم. والطبقة الثالثة أمراء ثغورهم وقواد جيوشهم. والطبقة الرابعة القضاة فإنهم وإن كان لهم تواضع العلماء، وحلية الفضلاء، فمعهم أهبة السلطنة وهيبة الأمراء. أما الطبقات الأربع الأخرى فهم الملوك [يعني الحكام الذين استقلوا بسلاطهم]... والثانية وزراؤهم وكتابهم وأتباعهم الذين بهم تفرع أبواهم وبعنايتهم تستباح أمواهم. والثالثة هم العلماء الذين يجب توقيهرهم في الكتب

لشرف العلم وعلو درجة أهله. والرابعة أهل القدر والجلالة والظرف والحلاوة والطلاوة والعلم والأدب"^(٨). أما سائر الناس دون هذه الفئات أو الطبقات الأربع، فقد استغنى ابن المدبر، بنص ما كتب، عن ترتيبهم، لكنه أجملهم بـ"التجار والسوقة والعوام".

أما الفضل بن يحيى البرمكي فقد أجمل الطبقات التي ينطبق عليها وصف الخاصة بأربع، وميزها من سائر الناس الذين يقعون ضمن تخوم العامة. ونستذكر أن الفضل (١٤٧-١٩٣هـ / ٧٦٥-٨٠٨م) كان من "خاصة الخاصة"، فقد وزر للخليفة العباسي هرون الرشيد، وولي خراسان، وكان من أكثر الناس أموالاً. والطبقات الأربع عنده هي: "ملوك قدمهم الاستحقاق، ووزراء فضلهم الفطنة والرأي، وعلية أنهمهم اليسار [الثروة والغنى]، وأوساط ألحقهم بهم التأدب". أما سائر الناس فهم "زبد وجفاء، وسيل غشاء"^(٩).

وعند تحليل مفردات هذه "القوائم" بعد أن ندججها معا نجد أن ما يجعل الفرد ينتمي إلى الخاصة عاملان اثنان ليس من الضرورة توفرهما معا في الشخص الواحد نبيينهما كما يلي:

العامل الأول منهما هو الوظيفة المجتمعية السامية التي يؤديها الفرد وهي التي تؤهله لمنصب التسيد والرفعة، ومنها الخلافة والإمارة والوزارة والقضاء والملك والقيادة. ويلاحظ في قائمة "الطبقات" عند إخوان الصفا (وقد سبق أعلاه إيرادها بالنص) أن أعلى مراتب الناس عندهم "طبقتان": أهل الدين والشرائع، وأهل العلم، وتعلو هاتان الطبقتان طبقة الملوك والسلاطين ومن إليهم.

وقد احتل كتاب الدواوين مكانة مرموقة ضمن هذه الفئة. فقد ذكر أن بعض المهالبة قال لولده: "تزيوا بزى الكتاب فإن فيهم أدب الملوك وتواضع السوقة"^(١٠). وأورد صاحب "العقد الفريد" قولاً في حق الكتاب رفعهم فيه إلى مرتبة قريبة من مرتبة الخلافة: "الكتابة أشرف مراتب الدنيا بعد الخلافة، وهي صناعة جليلة تحتاج إلى آلات كثيرة"^(١١). ونسب إلى الخليفة العباسي السابع المأمون قوله بأن "الكتاب ملوك على الناس"^(١٢). واعتبر إخوان الصفا أن "صناعة الكتابة موضوع شرعي وعمل إلهي بما سطرت الحكمة ونطقت الشريعة، وهي أجل الصنائع كلها"^(١٣). كذلك يرى الجهشيارى أن الملوك "تقدم الكتاب،

وتعرف فضل صناعة الكتابة، وتحظي أهلها، لما يجمعونه من فضل الرأي إلى الصناعة، وتقول: هم نظام الأمور، وكمال الملك، وبهاء السلطان، وهم الألسنة الناطقة عن الملوك، وخزّان أموالهم، وأمنائهم على رعيتهم وبلادهم" (١٤).

غير أن الكتاب ما كانوا في بعض الأحوال بمنحى من اتهام بالانحطاط الذي إن لم يكن يخرجهم من دائرة الخاصة فقد كان يصمهم بصفات، وهم في مواقعهم، بعيدة عما كان متصورا للخاصة من رفعة وتمايز هما مقصوران عليها، وفق تعبير التوحيدي "لا يوجد الأدب إلا عند الخاصة والسلطان ومدبريه" (١٥).

فهذا الجاحظ يصف "فبح الكتابة" بأنها "لا يتقلدها إلا تابع، ولا يتولاها إلا من هو في معنى الخادم. ولم ترَ عظيما قط تولاها بنفسه أو شارك كاتبه في عمله. وكل كاتب فمحكوم عليه بالوفاء، ومطلوب منه الصبر على اللأواء... [و] أحكامه أحكام الأرقاء، ومحله من الخدمة محل الأغبياء" (١٦). كذلك نجد من يقدر

بأشخاص بعينهم تقلدوا مناصب عليا في الإدارة ووصلوا إلى أعلى الدرجات على سلم صنعة الكتابة. فهذا أبو القاسم عبد العزيز بن يوسف الشيرازي الجكار (ت.

٣٨٨ هـ/ ٩٩٨ م)، وقد كان وفق تصنيف ثنائية الخاصة/ العامة في الذروة من الخاصة، فقد تقلد ديوان الرسائل لعضد الدولة البويهى طول أيامه، وعُدّ من وزرائه وخواص ندمائه (١٧)، يجد من يحط من قدره لصفات كامنة فيه من جهة، ولأصله "الوضيع" من جهة ثانية. فقد لقي من خاطبه بالقول: "إذا لم تبذل جاهك لمتلهف،

ولا عندك فرج لمكروب، ولا بر لضعيف، ولا عطاء لسائل، ولا جائزة لشاعر، ولا مرعى لمنتجع، ولا مأوى لضيّف، فلم تخاطب بسيدنا، وثُقِّبَ لك اليد، ويقام لك إذا طلعت؟" (١٨). كذلك وجد من طعن فيه لذلك الأصل الوضيع: "فقد كانت أمه مغنية من أهل البيضاء، وأبوه من أسقاط الناس" (١٩).

غير أنا نظن أن الطعن بهذا الرجل، وقد جعلناه مثلا، لم يكن بسبب الموقف من أصله، بقدر ما أن هذا الأصل كان قد اتخذ مدخلا لإبراز صفاته غير الحميدة. فما عرف عن المجتمع العباسي عامة أن الحراك الاجتماعي الرأسي فيه كان أبرز سماته، إذ نجد أن الطرق كانت فيه ممهدة، ومفتوحة على اتساعها، لارتقاء أعداد لا حصر لهم من الأشخاص على سلم الهرم الاجتماعي (والسياسي أيضا) من أدنى درجاته إلى قمته أو إلى مواقع لصيقة بالقمة. وجوازات السفر إلى

هذه القمة كانت متعددة ومختلفة محتومة بالمواهب الشخصية، أو الثروة، أو الاصطنعاء، أو الترقى في سلم العمل العسكري. فبحانب الأرسقراطية، خاصة العربية منها التي كانت مكوئناها أسرا بعينها، والتي كانت تحتل في كل الأحوال مكانة متميزة في الهرم، فإن الشرائح الاجتماعية جميعا كانت مشاتل خصبة لإفراز وزراء وملوك وقادة وكتاب دواوين كان وصولهم إلى مواقعهم السامية في الهرم يعتمد على جهود الفرد الذاتية وليس له صلة بالضرورة بالدرجات الوراثية التي احتلها الآباء والأجداد. وقد تطول القائمة إلى غير حد إن أحصينا أولئك الذي ارتقوا إلى تلك المواقع وأصولهم من شرائح اجتماعية متواضعة، فنكتفي إذن بالإشارة إلى أمثلة قليلة لها دلالتها الكبيرة على ما نذهب إليه. الأول الربيع بن يونس وهو من أعظم الشخصيات الإدارية التي ظهرت في عهد الخليفة العباسي الثاني أبي جعفر المنصور وقد كان حاجبه كما وزر له، وهو من أصل تحيط به الشكوك، فتذهب روايات إلى أنه مولى من نسل حفار قبور، بينما تقول روايات أخرى إنه ابن شرعي لوالده يونس الذي أنكر بنوته وباعه في سوق الرقيق، كما تقول روايات غيرها إنه لقيط استرق منذ طفولته^(٢٠). وكان الربيع قد التحق بخدمة القصر عبدا من عبيد السفاح، الخليفة العباسي الأول، الذي قام بإهدائه إلى أخيه المنصور، فعهد إليه هذا، بعد أن تولى الخلافة، ببعض الأعمال الكتابية، ثم تقدم في المناصب إلى أن أصبح وزيرا. والمثال الثاني هو أحمد بن عمار الذي وزر للخليفة العباسي الثامن المعتصم بن الرشيد، وقد كان أبوه طحانا من أهل المدائن^(٢١).

والمثال الثالث إيتاخ أحد كبار رجال الدولة في عهد ثلاثة من الخلفاء العباسيين المعتصم والواثق والمتوكل. وقد كان إيتاخ غلاما من أصل خزري اشتغل طباحا لبعض قادة الترك، وقد اشتراه المعتصم ووجد فيه مواهب خاصة فرفعه وولاه معونة سامراء. وفي عهد الواثق ارتقت مكانته فكان إليه "الجيش والمغاربة والأتراك والموالي والبريد والحجابة ودار الخلافة"، وقد كانت هذه هي مرتبته مع المتوكل في بداية عهده قبل أن ينقلب عليه الخليفة ويأمر بقتله^(٢٢).

الأصل "التواضع" إذن لم يكن عائقا أمام الفرد للارتقاء إلى دائرة الخاصة ما دام قد انتمى إليها بحكم وظيفته السياسية أو الإدارية. كذلك الأمر مع العامل الثاني من عوامل الانتماء إليها والقائم على صفات خاصة بالفرد تجعله مؤهلا

لدخول الحلقة ولأن يكون مقبولا فيها دون أن يشغل بالضرورة وظيفة إدارية أو سياسية أو أن يكون له وضع عسكري متميز. هذه الصفات تنطبق على من يوصفون بأنهم أهل العلم والأدب واصحاب القدر وأولو المرات والأشراف. وقد تطور مصطلح الأشراف حسب مراحل التاريخ العربي المتعاقبة، إذ كان النسب أساس الميزة الاجتماعية بين القبائل قبل الإسلام، بينما ظهرت بالإسلام فئة تميزت بتضحيتها للدين الجديد من الصحابة وأبنائهم، وكان الجيش يتألف من القبائل، واستمر النسب والعمل مقياس الكيان الاجتماعي طوال فترة صدر الإسلام. واستعمل تعبير الأشراف للإشارة إلى الأرستقراطية العربية من القبائل المختلفة، وحين حاول العباسيون جعل الحكم إسلاميا بعناصره الحاكمة، نجد إشارات إلى أشراف العجم، وإن بقي النسب العربي يتمتع بميزة خاصة. وما يلاحظ أن لقب الأشراف تركز في العصر العباسي على العباسيين والعلويين، وأصبح صفة ملازمة لهم وبذلك تحدد مفهومه. وحين تسلط الأجناب من بويهيين وسلاجقة، وتلاههم المغول، شاعت تعابير "الأعيان" و"الكبراء" و"الخاصة"، مقابل تعابير العامة والعوام والسوقة^(٢٣).

وقد كان للعلماء والأدباء خاصة مساحة متسعة في حلقة الخاصة. وقد جاءتهم هذه المكانة من طريقين: الأول من جانب مجتمعهم الذي نظر للعلم عامة، وللأدب كذلك، نظرة احترام وتكريم. والطريق الآخر كان من خلال نظرة العلماء والأدباء أنفسهم لأنفسهم، فهم كانوا بصورة ما الأكثر تعبيرا عن ثقافة عصرهم، فكان من الطبيعي أن أدخلوا في نسيجها أقوالا صدرت عنهم، أو نسبوا لغيرهم، تلحقهم بالخاصة وتجعلهم من صلبها. وقد ذهب الأدباء والعلماء أحيانا مذهباً متطرفاً في النظر لأنفسهم نظرة تبجيل لا يزاومهم فيها فئة أخرى من الفئات. فهذا خالد بن صفوان، من فضحاء العرب المشهورين وقد أدرك الخليفة العباسي الأول أبا العباس السفاح^(٢٤)، لا يرى في الناس إلا الخطباء والأدباء والعلماء، ففي قول ينسب له - وهو كانت له كلمات سائرة - جاء أن: "الناس ثلاث طبقات: طبقة علماء، وطبقة خطباء، وطبقة أدباء، ورجحة بين ذلك يغلون الأسعار، ويضيقون الأسواق، ويكدرون الماء"^(٢٥).

عند هذا المفصل نتساءل أين في ثنائية الخاصة والعامة يقف التجار الأثرياء

وأصحاب اليسار؟ يمكن للمرء أن يتوقع أن يكون التجار قد احتلوا مكانة مرموقة في المجتمع العباسي الذي احتلت التجارة مكانة بارزة في اقتصاده. فهم بما كانوا يتمتعون به من تميز في مجال الأعمال يفترض بهم أن يكونوا قد حققوا مكانة اجتماعية تتناسب مع مكانتهم الاقتصادية، وتوهمهم بذلك لدخول حلقة الخاصة. غير أن الأمر لم يكن كذلك بدهاءة. فمن جهة أولى نظر للتجارة نفسها بوصفها ذات قيمة عالية في تكوين الاقتصاد والمعاش ورفاهية المجتمع. وقد صُنّف غير كتاب، ورسالة، في إظهار هذه الأهمية العالية التي تمثلها التجارة في المجتمع الإسلامي، وهو ما فعله الجاحظ في رسالته "كتاب التبصر في التجارة"، وما عرضه أيضا أبو الفضل الدمشقي في كتابه "الإشارة إلى محاسن التجارة"، وهو قد وصفها بأنك "إذا ميزت من جميع المعاش كلها وجدتها أفضل وأسهل للناس" (٢٦). غير أنه من جهة مقابلة لم يحظ التجار أنفسهم بإجماع على تمييزهم الاجتماعي الذي يؤهلهم للانتساب إلى الخاصة. فإذا كان الجاحظ قد كتب رسالة في مدح التجار، فنلاحظ - على الرغم من ذلك - أن هؤلاء دخلوا مرة في قائمة الخاصة (كما عند الصائبي)، ومرة ألحقوا بالعوام (كما عند إبراهيم بن المدبر). فهل كان الرأي منقسما حول مكانتهم الاجتماعية؟ نرانا نميل إلى أن نظرة "الثقافة الرفيعة" للتجار كانت بإجمال نظرة سلبية. فمحمد بن عبد الملك الزيات، الذي شغل الوزارة سنوات في عهد المعتصم وامتدت وزارته إلى عهد الواثق وإلى شطر من عهد المتوكل (٢٧)، اعتبر التجارة نوعا من الذل وهو كان يمارسها قبل أن يرتقي إلى منصب الحكم والوزارة. فقد ذكر عنه أنه كان يقول "إن أمير المؤمنين [المعتصم] صنعني صنيعة تفرّد، نقلني من ذل التجارة إلى عز الوزارة" (٢٨). وقد نسب قول للأصمعي تساءل فيه: "ما للتاجر وللبرذون؟" (٢٩). وفي مثل هذا التساؤل استهانة بشأن التجار، فقد كانت البراذين في ذلك العصر مما يتفاخر بركوبه لندرتها وغلاء ثمنها وروعة منظرها. ونجد عند التوحيدي وصفا مقذعا للتجار وقد نسبه لـ "بعض البلغاء": "... أما أصحاب الأسواق فإننا لا نعدم من أحدهم خلقا دقيقا ودينا رقيقا وحرصا مسرفا وأدبا مختلفا ودناءة معلومة ومروءة معدومة... ويبلغ أحدهم غاية المدح والذم في علق واحد في يوم واحد مع رجل واحد إذا اشتراه منه أو باعه أياه... يرضى لك ما لا يرضى لنفسه، ويأخذ منك بنقد ويعطيك بغيره،

ولا يرى أن عليه من الحق في المبايعة مثل ما له. إن استنصحته غشك وإن سألته كذبك وإن صدقته حربك...^(٣٠).

فهل كان انغماس التجار في أعمال السوق وما تفرضه من ممارسات، وصفها التوحيدي، هو سبب هذه النظرة السلبية تجاه التجار؟ ربما كان الأمر كذلك. لكن يضاف إليه أيضا عوامل أخرى أحدها تقدير المجتمع العالي لشاغل الوظيفة الإدارية العليا أو تلك العسكرية فإن قورن التجار بها هبطت منزلتهم عنها. وأخرى تراث انتقل إلى الثقافة العربية - الإسلامية من تقاليد البادية والبدو التي لم تكن تنظر باحترام كبير لمهنة التجارة مقارنة باكتساب الرزق عن طريق الغزو ومن الغنائم التي كانت تتأتى من هذا الطريق. وفي الجاهلية وصف التاجر العربي بالبخل، كمثل قول الشعر الجاهلي معاوية بن أوس:

وَزَقُّ سَبَّأْتُ لَدَى مَتَحَرِّرٍ أُسَيُّودُ كَالرَّجُلِ الْأَسْحَمِ
ضَرَبْتُ بِفِيهِ عَلَى نَحْرِهِ وَقَائِمُهُ كَيْدَ الْأَجْذَمِ
إِلَى التَّاجِرِ الْعَرَبِيِّ الشَّحِيحِ حِ أَوْ خَمْرٍ ذِي التُّطْفِ الطَّمْطَمِ^(٣١)

وقد امتدت هذه النظرة إلى العصور الإسلامية، فهذا شاعر من العصر الأموي، هو الحَيْقَطَانُ، الذي "كان يفضل في رأيه وعقله وهمة" كما وصفه الجاحظ، يأخذ على أهل مكة تجارهم التي ينظر إليها باحتقار، وليس فيها إلا التجارة:

وَلَا مَرَعٌ لِلْعَيْنِ أَوْ مُتَقَنَّصٌ وَلَكِنَّ تَجْرًا وَالتَّجَارَةَ تُحَقَّرُ

ويشرح الجاحظ معنى البيت بقوله: "ليس بها متزهات، وصيدها حرام، وإنما بها تجار والتجار يحقرون"^(٣٢).

ويضاف إلى ذلك نظرة الأرستقراطية الفارسية للتجارة التي ظلت موروثه في المجتمع الإسلامي كما سنبين بعد قليل، وهي لم تكن نظرة إيجابية فظان الطبقات الفارسي استبعد تماما التجار وأصحاب المهن من قائمة الطبقات العليا.

وعلى خلاف التجارة كمهنة كان الثراء رافعة مهمة في إيصال الناس إلى مكانة سامية على مدارج الهرم الاجتماعي. والثراء كانت مداخله مختلفة منها -بالإضافة إلى التجارة- شغل الوظيفة العامة، خاصة مناصبي الوزارة والولاية على

الأقاليم، وامتلاك الأراضي، وما كان يسبغه الخلفاء والملوك والسلاطين وكبار رجال الدولة من أموال على الأتباع والحاشية والمخلصين، وتنصيب بعض المتنفذين أنفسهم حماة لضعاف أصحاب الأراضي بحيث كان هؤلاء يسجلون أراضيهم بأسماء أولئك المتنفذين لمنع الاعتداء عليها مقابل مبالغ معينة يتقاضها هؤلاء (نظام الإلجاء). وفي جميع الأحوال يبدو أن الثقافة الرفيعة في العصر العباسي نظرت للأثرياء نظرة احترام وتقدير رفعتهم بها إلى حلقة الخاصة. فهذا ابن قتيبة يقول: "إن الحسب ... من فضائل الآباء، وقد يكون الرجل لا شرف لآبائه، ويكون له مال فيصطنع المعروف ويعتقد الدين فتنبسط الألسنة فيه بجميل الذكر والشكر فيقوم المال له مقام الحسب فيكون حسيباً" (٣٣). حتى إن المال، وفقاً لابن قتيبة نفسه، يحو مساوئ الرجل وكأنه يغسله من ذنوبه، فقد "يكون الرجل كثير الذنوب كثير الخطأ فيُغفر ذلك من أجل يساره" (٣٤). وقد نسب إلى الشاعر أبي العتاهية قوله:

أَحَبُّكَ قَوْمٌ حِينَ صَرَّتْ إِلَى الْغِنَى وَكُلُّ غَنِيٍّ فِي الْعُيُونِ حَلِيلٌ (٣٥)

وقد وجد شاعر أن هناك وسيلتين اثنتين فقط للوصول إلى الحكام: المال والعقل، فقد جاء رجل إلى الحسن بن سهل، وزير المأمون، يلتمس صلته، فانشغل عنه هذا مديدة، فكتب إليه:

المالُ والعقلُ مِمَّا يُسْتَعَانُ بِهِ عَلَى الْمَقَامِ بِأَبْوَابِ السَّلَاطِينِ
وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي مِنْهُمَا عَطِلٌ إِذَا تَأَمَّلْتَنِي يَا ابْنَ الدَّهَاقِينِ (٣٦)

بخلاف التجار، إذن، الذين اختلفت النظرة إليهم ما بين رفعهم إلى زمرة الخاصة أو الهبوط بهم إلى دائرة العامة، أدخلت الثقافة الرفيعة في العصر العباسي الأثرياء في إطار الخاصة.

(٤)

لم تبين المنظومة الثقافية تعريفاً محدداً للعامة، وبذلك يجوز القول إن العامة هي جميع شرائح المجتمع التي لم يرد لها ذكر في "قوائم" الخاصة. فهي تشمل، على ذلك، الصناع، بمختلف أصنافهم، والتجار (عند من جعلهم في إطار العامة)،

وعمال الزراعة، والمشتغلين في قطاع الخدمات، والباعة في الأسواق، والخدم، والرقيق بتنوع الأعمال التي كانوا يؤدونها، والعاطلين عن العمل. وليس لدينا في الحقيقة إحصاءات يمكن الاطمئنان إليها عن أعداد كل من هذه الشرائح في المجتمع العباسي، فمصادرنا التاريخية القديمة تفتقر إلى هذا النوع من المعلومات. لكن نفترض أن تنوع الصناعات وتضخم الإنتاج الصناعي من حيث الكم، وفرا كلاهما قاعدة مادية لازدياد عدد المشتغلين في الصناعة والحرف. كما أن اتساع المدن في العصر العباسي إلى حدود عظيمة غير مسبوقة وما نتج عنه من غلبة طابع الحياة المدنية على مجتمع هذا العصر كان من نتائجها تكاثر من يشتغلون في الخدمات من باعة في الأسواق وعمال في المرافق العامة وخدم. وفي مثل على هذا يقدر أحمد بن أبي طاهر طيفور (٢٠٤-٢٨٠ هـ / ٨١٩-٨٩٣ م) في كتابه "تاريخ بغداد" (٣٧) عدد المشتغلين في حمامات بغداد في زمنه بنحو من ثلاث مئة ألف نفر ما بين حمامي وقيم وزبال ووقاد وسقاء^(٣٨). ونرجح أن هذا الرقم مبالغ فيه إذ هو يقدر عدد سكان بغداد في زمنه بنحو من مليون ونصف المليون نسمة^(٣٩)، فلا يعقل أن يكون خمس سكانها من العاملين في الحمامات، وإن كنا نستفيد من الرقم للدلالة على اتساع حجم هذه الفئة من العاملين في هذا القطاع. كذلك كان لانعاش القطاع الزراعي في معظم أطوار العصر العباسي أثره الكبير في تزايد عدد العاملين في هذا القطاع أكانوا من الأحرار أم من الرقيق. ويخبرنا الطبري، كمثال له دلالته على هذا العدد الكبير، بأن العاملين في موقع واحد من مواقع استصلاح الأراضي (كسح الطبقة الملحية عن سطح الأرض) في جنوب العراق (عام ٢٥٥ هـ / ٨٦٩ م) كانوا "خمسة عشر ألف غلام"^(٤٠). والرقيق كذلك احتلوا مساحة واسعة في تركيبة المجتمع في العصر العباسي، فقد ازدهرت التجارة فيه نتيجة الطلب المتزايد عليه من جانب قطاعات متعددة: الجيش الذي اتجه منذ عهد الخليفة العباسي الثامن المعتصم نحو الاعتماد على الرقيق كمكون أساسي من مكوناته، وأصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة الذين وجدوا في الرقيق مصدرا للعمالة الرخيصة يضاعف من أرباحهم وثرواتهم، وقصور الخلفاء والحكام والمترفين التي أصبحت تغص بما فيها من غلمان وخصيان وجوار، يؤدون مختلف الأعمال من حراسة وخدمة وأعمال ترفيه. وفي هذا يخبرنا أحد مصادرنا التاريخية القديمة بأنه

كان في دار الخليفة العباسي المقتدر "أحد عشر ألف غلام خصيان غير الصقالية والروم والسود"^(٤١)، كذلك ضم قصر الخليفة المتوكل أربعة آلاف سرية^(٤٢).

ويبدو أن نسبة عالية من العامة كانت ممن يمكن وصفهم بالمهمشين اقتصاديا، إذ يذكر أحد مصادرنا أن عدد "العراة" في موقعة واحدة في بغداد خلال حرب الأخوين الأمين والمأمون كان مئة ألف شخص^(٤٣)، وصفة العراة أطلقت على مجموعات من الناس شاركت في القتال الدائر وهم يلبسون ما يستر العورة فقط، وبأسلحة بدائية، وتذكر مصادرنا أنهم كانوا من "الدعار والشطار" و"باعة الطريق وأهل السجون والأوباش والرعاك والطرارين"^(٤٤).

وبغض النظر عن هذه الأرقام ودلالاتها، فمن المؤكد أن العامة كانت تمثل قاعدة الهرم الاجتماعي العريضة، بينما كان هذا الهرم يديق في القمة التي كانت تحتكرها الخاصة.

(٥)

إن ذلك التنوع -المشار إليه- في مكونات الخاصة من حيث العناصر المختلفة التي يشملها هذا اللفظ يطرح تساؤلا عما إذا كانت تلك الخاصة تشكل طبقة اجتماعية بالمفهوم الحديث الذي يعنيه مصطلح طبقة. نرانا نميل إلى أن المفهوم الماركسي عن الطبقات، الذي يقوم أساسا على العلاقة ما بين مفهوم الطبقة وملكية وسائل الإنتاج، لا ينطبق على الخاصة. فهذه كانت تضم، وفق "القوائم" التي أشرنا إلى بعضها، شرائح من الناس مختلفة ومتباينة في وظائفها الاجتماعية لا يمكن تعريفها بأنها الفئة التي تتحكم بوسائل الإنتاج أو تملكها. صحيح أن من بين هذه الشرائح من راكموا ثروات طائلة، لكن هذه الثروات لم تتحقق لديهم بفضل دخولهم في عملية الإنتاج، بل هم اكتسبوها بوسائل مختلفة كانت بعيدة عن هذا المجال وقد أشرنا إلى بعضها. وفي هذا الشأن يمكن أن نستثني من هذا الحكم أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة الذين كانوا بشكل أو بآخر يمتلكون وسائل الإنتاج ويديرون مصالحهم إما مباشرة بأنفسهم أو عن طريق وكلاء لهم إن كانوا هم من أصحاب المناصب العليا في الدولة. غير أن هؤلاء كانوا "من جملة الخاصة" التي كانت تضم إلى جانبهم شرائح مختلفة ومتنوعة، حتى إننا نجد من بينها من

كانوا فقراء ومعدمين لكن عدوا من الخاصة لتمتعهم بمواهب معينة أهلتهم ليكونوا من أفرادها. ونجد هؤلاء في صفوف الأدباء والمفكرين، والمثل الأكثر دلالة عليهم كان التوحيدي الذي جاع حتى أكل نبات الأرض، ومع هذا فقد كان في الذروة من الخاصة بصفته من أهل العلم والأدب الذين عدوا دائما منها.

وإذا كان المفهوم الماركسي عن الطبقات لا ينطبق على الخاصة فنرى أن خير ما توصف به الخاصة هو أنها "مجموعة مقام رفيع" وهو المقابل العربي، الذي نميل إلى تفضيله، لمصطلح Status Group الفييري (نسبة إلى الفيلسوف الاجتماعي الألماني ماكس فيبر). فبعكس كارل ماركس الذي جعل العامل المادي هو الأساس في ظهور الطبقات الاجتماعية ارتأى فيبر أن العامل الإيديولوجي، الذي يتجسد في الحقل الديني أو الثقافي أو السياسي أو العلمي، هو الذي يسبب تراتب المجتمع في طبقات مختلفة لها درجات متفاوتة من المترلة والسمعة الاجتماعية. فـ"مجموعة المقام الرفيع" وفق ذلك هي "طبقة" اجتماعية تشكلت بفعل عوامل دينية أو ثقافية أو سياسية أو إدارية أو علمية وتموضعت في قمة الهرم الاجتماعي متخذة سمت الرفع والتسيد المجتمعي. وهذا ما ينطبق إلى حد بعيد على مفهوم "الخاصة" بالمعاني التي سبق ارتيادها.

ومثل هذا المفهوم نجده واضحا عند الفارابي (توفي سنة ٣٣٩ هـ / ٩٥٠م)، فهو يجد تمايز الناس وتفاوت منازلهم قائمين على أساس الملكات العقلية ولا علاقة لهما بمكتسباتهم المادية ولا بدورهم في عمليات الإنتاج. فعنده أن أعلى الناس مترلة هم الأفاضل الذين هم ذوو الآراء في الأمور العظام، ويليهم حملة الدين وذوو الألسنة والبلغاء والشعراء والكتاب ومن يجري مجراهم، ثم المقدرين وهم الحسّاب والمهندسون والأطباء والمنجمون ومن يجري مجراهم، ثم المجاهدون والمقاتلة والحفظة ومن يجري مجراهم، ثم المليون أي مكتسبو الأموال من فلاحين ورعاة وباعة ومن يجري مجراهم^(٤٥). ونلاحظ في هذا التصنيف أن الساسة والحكام لم يدخلوا صراحة في المجموعة الأولى التي نظر إليها الفارابي على أنها ذات المقام الأرفع في هرميته، ربما دمجهم في فئة "ذوي الآراء في الأمور العظام" التي يمكن ترجمتها بلغة حديثة بأنهم "صانعو القرار" في المجتمع، أو قد يكون ذلك عائدا إلى "أرستقراطيته" الفكرية القائمة على كونه فيلسوفا، فلم يرد أن يقر صراحة بأن ثمة

متزلة أعلى في المجتمع من متزلة أصحاب الفكر.

(٦)

إن متزلة المقام الرفيع هذه في مفهوم الثقافة السائدة في العصر العباسي، رسمت للعامّة وظيفة أساسية، تكاد تكون وحيدة، هي خدمة الخاصّة وإشباع رغباتها ومتطلباتها. فالعامّة، وفق الجاحظ، هي "أداة للخاصّة تبتدئها للمهن، وتزجي لها الأمور، وتصلو بها على العدو، وتسد بها الثغور"، كذلك فهم "جند للدفع وسلاح للقطع، وكالترس للرامي والفأس للنجار"^(٤٦). كما أن العامّة، حسب التوحيدي، "هم الهمج الرعاع، إن قلت لا عقول لهم كنت صادقاً، وإن قلت لهم أشياء شبيهة بالعقول كنت صادقاً، إلا إنهم في العدد من جهة النسبة العنصرية والجلبة الطينية والفسرة الإنسانية، وفي كونهم في هذه الدار عمارة لها ومصالح أهلها، ولذلك قال بعض العلماء: لا تسبوا الغوغاء فإنهم يخرجون الغريق ويطفئون الحريق ويؤنسون الطريق ويشهدون الأسواق"^(٤٧).

في مقابل هذه الوظيفة المجتمعية للعامّة (خدمة الخاصّة) لم تعترف الخاصّة للعامّة إلا بأدن الحقوق، أو قل بما يمكنها من تأدية واجباتها نحو الخاصّة. فهذا أبو جعفر المنصور، الخليفة العباسي الثاني، يعلن: "ما لنا وللعامّة، إنما تحتاج العامّة إلى ثلاث خلال، فإذا فعل ذلك بهم فما حاجتهم: أقيم لهم من ينظر في أحكامهم فينصف بعضهم من بعض، ويؤمن سلبهم حتى لا يخافوا في ليلهم ولا نهارهم، ويسد ثغورهم حتى لا يجيئهم عدوهم"^(٤٨). ولأن حاجاتها من الخاصّة (هنا ممثلة بالحاكم أو الخليفة) منحصرة في هذه الثلاثة الأمور، فهي محرومة تماماً من أي حق في النظر إلى ما يدور في مجالس الخاصّة من شؤون أو الاطلاع على أحوال مجموعة المقام الرفيع". في ذلك نقل التوحيدي عن أبي الفضل ابن العميد (ت. ٣٦٠هـ/ ٩٧١م) الذي وزر لركن الدولة أبي الحسن بن بويه^(٤٩) قوله: "قد والله ضاق صدري بالغيظ لما يبلغني عن العامّة من خوضها في حديثنا، وذكرها أمرنا، وتتبعها لأسرارنا، وتنقيرها عن مكنون أحوالنا ومكتوم شأننا. وما أدري ما أصنع بها، وإني لأهمّ في الوقت بعد الوقت بقطع ألسنة وأيد وأرجل، وتنكيل شديد، لعل ذلك يطرح الهيبة ويجسم المادة ويقطع هذه العادة. لحاهم الله، ما لهم لا يقبلون على

شؤونهم المهمة ومعاشهم النافعة وفرائضهم الواجبة؟ ولم ينقبون عما ليس لهم ويرجعون بما لا يجدي عليهم، ولو حققوا ما يقولون ما كان لهم فيه عائدة ولا فائدة" (٥٠).

والخاصة لكي تحقق غاياتها من العامة كانت تفترض في هذه الأخيرة أن تبذل لها الطاعة وتنصاع لمشيئتها. فقد حكى عن عبد الله بن عياش المتوفى، وكان من صحابة الخليفة أبي جعفر المنصور (٥١)، قوله: "لم تتقرب العامة إلى الملوك بمثل الطاعة، ولا العبيد بمثل الخدمة، ولا البطانة بمثل حسن الاستماع" (٥٢). وبالطاعة تصل العامة إلى منتهى سعادتها وفق كتاب التاج المنسوب إلى الجاحظ: "سعادة العامة في تبجيل الملوك وطاعتها" (٥٣).

غير أنه مع هذه الطاعة المرتجاة تظل الخاصة في موضع شك في نيات العامة ومقاصدها وتخوف منها، إذ هناك إقرار من ممثلي الخاصة بالعداوة التي تكنها العامة تجاه الخاصة. فعند الجاحظ أن "أسباب عداوات الناس ضروب... الفقير عدو للغني... وبغضاء السوق موصولة بالملوك" (٥٤). ويرى ابن عبد ربه أن "من شأن الرعية قلة الرضا عن الأئمة وتحجر العذر عليهم وإلزام اللائمة لهم... ولا سبيل إلى السلامة من ألسنة العامة، إذ كان رضا جملتها وموافقة جماعتها من المعجز الذي لا يدرك والممتنع الذي لا يملك" (٥٥). وليس الخوف من العامة إن تحركت ألسنتها فقط، بل يمتد هذا الخوف إلى صمتها أيضا فلعلها في هذا الصمت تضمر شرا لا تفصح عنه يفوق في احتمالاته ما يصدر عنها من أفعال. وفي هذا كتب أبو مسلم، أحد أركان الثورة العباسية على الأمويين والي خراسان في عهد السفاح ومطلع عهد المنصور، في رسالة له إلى الخليفة يقول: "إنا كنا نروي عن ملوك آل ساسان أن أخوف ما يكون الوزراء ما سكنت العامة" (٥٦). وتشتد خشية الخاصة من العامة إن اجتمعوا، فقد نسب إلى واصل بن عطاء، المتكلم المعتزلي، قوله عن العامة إنهم "ما اجتمعوا إلا ضروا ولا تفرقوا إلا نفعوا. فليل له: قد عرفنا مضرة الاجتماع، فما منفعة الافتراق؟ قال: يرجع الطيان إلى تطيينه، والرائك إلى حياكته، والملاح إلى ملاحته، والصائغ إلى صياغته، وكل إنسان إلى صناعته. وكل ذلك مرفق للمسلمين ومعونة للمحتاجين" (٥٧). وترداد هذه الخشية إن كان للعامة زعيم ينظم صفوفها ويقودها. فـ"العوام [كما يرى الجاحظ] إذا كانت نشزا